مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: اثر العوامل السياسية والقانونية في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام: العراق انموذجا بعد هزيمة داعش عام 2017
اسم الكاتب: أ.م.د. عمار سعدون سلمان البدري، أ.م.د. سعد علي حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7792
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i27.168

TJFPS
ISSUE 27

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

اثر العوامل السياسية والقانونية في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام: العراق انموذجا بعد هزيمة داعش عام 2017

"The impact of political and legal factors on promoting peaceful coexistence and building peace: Iraq as a model after defeat ISIS in 2017"

Assist.Prof. Dr. Ammar Saadoun Salman Al-Badri [a]
Assist.Prof. Dr. Saad Ali Hussein[a]
Al-Mustansiriya University/ College of Political Science [a]

ا.م.د عمار سعدون سلمان البدري [a] *
ا.م.د سعد علي حسين[a]
جامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:
- Received 19 January. 2022
- Accepted 15 February. 2022
- Available online 31 March. 2022

Keywords:
- political and legal factors
- Peaceful coexistence
- and peacebuilding
- Iraq
- ISIS

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Societies that are characterized by ethnic، ethnic and religious pluralism، such as Iraq، are considered the societies most in need to achieve the principles of peaceful coexistence and peace building after the defeat of the so-called terrorist organization ISIS in 2017، because of the advantages and positives that it achieves which have a good effect on the the whole society، and to achieve the peaceful coexistence and peace-building in Iraq it needs among what it needs، to realize the effects of a number of factors affecting the promotion of peaceful coexistence and peace-building، foremost of which are the political and legal factors، including، for example، strengthening good governance in state institutions، rejecting sectarian quotas، combating terrorism and building trust among the components of the Iraqi people، and the success of the national reconciliation project، and spreading a culture that is void of discrimination and shows respect for the law and solving some constitutional problems related to the issue of federalism ، so this study's objective lies in investigating and verifying the hypothesis that says that there is a close relationship between peaceful coexistence

*Corresponding Author: Ammar Saadoun Salman Al-Badri, E-Mail: ammartt@uomustansiriyah.edu.iq , Tel: +964773066655 ، Affiliation: Al-Mustansiriya University/ College of Political Science.

and peace-building and many political and legal factors in Iraqi society، so this study will attempt to answer a number of questions include: What is the impact of political factors on peaceful coexistence and peace-building in Iraq? How have the legal factors affected peaceful coexistence and peace-building in Iraq? Is it possible to reduce these political and legal factors and provide possible solutions that contribute to promoting peaceful coexistence and peace-building in Iraq? This research used several approaches in order to address and become familiar with all aspects related to the subject، such as the historical and comparative methods altogether، in addition to the analytical method. The research concluded that strengthening political and legal factors in Iraqi society may positively affect peaceful coexistence and peace-building، which may contribute in the future to strengthening national cohesion and stability of Iraqi society. The research also recommended adopting the good governance concept within the institutions of the Iraqi state via the management of public affairs in a specific manner characterized by rationality، equality، rule of law، integrity، transparency، and response to citizens' demands as well as the promotion of national reconciliation، and the need for a dialogue among all sects and nationalities based on common interests، and adopting the rule of law in resolving internal disputes، which is considered as the most significant gauge of civil peace stability in the country.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 19/ كانون الثاني /2022
- القبول : 15/ شباط /2022
- النشر المباشر: 31/ اذار /2022

الكلمات المفتاحية :

- العوامل السياسية والقانونية
- التعايش السلمي
- وبناء السلام
- العراق
- تنظيم داعش

الخلاصة : تعد المجتمعات المتصفة بالتعددية العرقية والاثنية والدينية كالعراق بمثابة أكثر المجتمعات المحتاجة إلى تحقيق مبادئ التعايش السلمي وبِناء السلام بعد هزيمة مايسمى بتنظيم داعش الإرهابي عام 2017، لما يحققه من مزايا وإيجابيات لها اثرها الجيد على عامة المجتمع، ولتحقيق العيش بين الأطياف والطوائف بشكلٍ سلمي وتعزيز السلام وبنائه في العراق، نحن بحاجة إِلى إِدراك تأثيرات مجموعة عوامل مؤثرة على تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام ويأتي في مُقدِمتها العوامل السياسية والقانونية منها على سبيل المثال تعزيز الحكُم الرشيد في مؤسسات الدولة ، ونبذ المحاصصة الطائفية ومكافحة الإرهاب وبناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي، وانجاح مشروع المصالحة الوطنية ، وإشاعة ثقافة عدم التمييز واحترام القانون وحل بعض المشاكل الدستورية المتعلقة في مسألة الفيدرالية ، وبالتالي فان دراستنا الحالية هدفها التحقق من الفرضية القائلة بوجود صلة ذات وثاقة بين التعايش السلمي وبِناء السلام وبين العديد من العوامل السياسية والقانونية في المجتمع العراقي ، لذلك هذه الدراسة ستحاول الإجابة على عدد من التساؤلات منها : ما هو تأثير العوامل السياسية على التعايش السلمي وبِناء السلام في العراق؟، كيف أثرت العوامل القانونية على التعايش السلمي وبِناء السلام في العراق؟، وهل يمكن الحد من هذه العوامل السياسية والقانونية وتقديم حلولاً ممكنة تساهم في تعزيز التعايش السلمي

وبناء السلام في العراق؟ استخدمت دراستنا الحالية مناهج عدّة لغرض تناول جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع والإلمام بها، ومن بين هذه المناهج المنهج التاريخي والمنهج المقارن كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي. استخلصت الدراسة ان تعزيز العوامل السياسية والقانونية في المجتمع العراقي قد تؤثر بشكل ايجابي على التعايش السلمي وبِناء السلام مما قد يسهم مستقبلا في تعزيز اللحمة الوطنية واستقرار المجتمع العراقي. كما اوصت الدراسة ، الى ضرورة أن تتبنى مؤسسات الدولة العراقية مفهوم الحُكم الرشيد من خلال القيام بإدارة الشؤون العامة بأسلوبٍ مُحدد يتسم بالرشد والعقلانية، والمساواة وسيادة القانون والنزاهة والشفافية والاستجابة لمطالب المواطنين وتعزيز المصالحة الوطنية، ولابدّ من وجود حوار بين جميع الأطياف، والطوائف، والقوميات مبنٍ على المصالح العامة المُشتركة، والاحتكام الى القانون واللجوء إليه من أجل التوصل إلى حل للخلافات والنزاعات الداخلية، وهو ما يُعدّ واجداً من اهم وأبرز مؤشرات ضمان استقرار وثبات السلم الاهلي الذي يتصف بالتفاعلية.

المقدمة

يعد العراق واحد من البلدان الذي يتميز بالتنوع الاجتماعي و مكوناته الاجتماعية المتنوعة قوميا و دينيا ومذهبيا ولغويا متعايشة جنبا الى جنب ومنفتحة على بعضها البعض منذ زمن طويل وتحكمها علاقات واواصر اجتماعية، ولم تنتج اي تعارضات عن ذلك التنوع، الا ان الاشكاليات التي تمخضت عن ذلك التنوع كانت مرتبطة بفلسفة الانظمة السياسية الشمولية المتعاقبة على حكم العراق و كيفية تعاملها مع ذلك التنوع ، فاتبعت سياسات الصهر في بوتقة واحدة لجميع المكونات الاجتماعية دون مراعاة لخصوصيات الهويات الفرعية وحرمانها من المشاركة في الحكم والتعبير عن نفسها .

ان السلطة الحاكمة او القوى الخارجية في تلك الفترة لعبت دورا كبيرا في ضرب التعايش السلمي، حيث يعود ذلك الى اسباب وعوامل تاريخية واجتماعية وثقافية عدة ابرزها التراث الحضاري المشترك للحضارات القديمة التي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية وحدت العراقيين في هوية واحدة من جهة والى الحضارة العربية الاسلامية القائمة على مبادئ التوحيد والتعاون والتسامح من جهة اخرى، والخصائص الفكرية المتراكمة للشخصية العراقية التي ترتكز على التحضر والتسامح وقوة التحمل والثقافة العالية، وتماسك المجتمع العراقي التي افشلت جميع المحاولات التي كان القصد منها تمزيق التعايش السلمي بين ابناء المجتمع .

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 تغير حال المجتمع العراقي نحو الاسوأ اذ انهارت تدريجياً قيم التعايش السلمي التي ساهمت الحروب الداخلية والخارجية وحالة الحصار التي عاشها العراق في ظل الانظمة السابقة الى تمهيد السبيل وتوفير الارضية الملائمة لتصدعه وانهياره في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي، اذ ساهمت مجموعة من العوامل السياسية والقانونية في تهديد التعايش السلمي وبناء السلم في العراق ،فقد عرف العراق حالة من التخندق والاقتتال الطائفي والتي ساهمت المحاصصة الطائفية في تكريس وجودها والتي كان من نتائجها تمزيق

النسيج الاجتماعي في العراق ،وعلى الرغم من انتهاء عمليات الاقتتال الطائفي بعد عام 2008 وعودة السلام والأمان إلى حد ما الى العراق، إلا أن سيطرة الجماعات المسلحة كتنظيم داعش على مساحات واسعة من الاراضي العراقية ومنها مدينة الموصل في حزيران 2014 مما عرض التعايش السلمي والسلم الاهلي من جديد الى الخطر لا سيما وان ذلك عمل على تمزيق المجتمع وتغذيته بالعنف والتطرف بكافة الوسائل.

شكلت قضية "بِناء السلام" إِحدى أَبرز المُعضِلات التي تواجه الدول العراقية المأزومة بالصِراعات، ولاسيما في مرحلة ما بعد حرب تنظيم مايسمى الدولة الاسلامية (داعش) وتحرير المحافظات العراقية عام 2017 . ذلك أَنَّ السلام –كمعنى يستهدف أمن ورخاء وسكينة المُجتمعات–ليس خياراً يسيراً كما إِشعال الحرب، لأنه يتطلب إِحداث تغييرات عميقة في سلوك الأَطراف المُتنازِعة، وأبنيتهم الاجتماعية المُنتِجة للعنُف، بِما يدفعهم إلى التعايُش والتفاعُل السلمي مع آخرين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح.

اهمية البحث

تكمن أهمية البحث من إن بناء حالة السلم والتعايش في العراق تمثل رغبة متأصلة لدى الشعب العراقي للعيش حياة الرفاهية والأمن والسعادة الناجمة عن حالة السلم والتعايش المجتمعي ؛ ولكن لا يمكن الوصول إلى السلم والتعايش من خلال الرغبات فقط، وإنما يتطلب الحال وجود الإرادة الحقيقية المستعدة لقبول التحديات، وتجاوزها مهما كانت التضحيات، وهذا الأمر يتطلب التعرف على مشكلات عدم التجانس وعدم الرغبة بالتعايش في العراق التي ظهرت كنتيجة لعوامل سياسية وقانونية، وهذا ما يشكل عائقاً وتحدياً امام تحقيق الانسجام والتعايش السلمي بين ابناء الشعب الواحد، ويعد اخطر تهديد للاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلد برمته، ولمواجهة تلك المشكلة في العراق ينبغي العمل على تعزيز بعض العوامل التي هي بمثابة اسس راسخة للتعايش السلمي، متعلقة بالحكُم الرشيد في مؤسسات الدولة ، ونبذ المحاصصة الطائفية ومكافحة الارهاب وبناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي، وانجاح مشروع المصالحة الوطنية ، واشاعة ثقافة عدم التمييز و احترام القانون وحل بعض المشاكل الدستورية.

اشكالية البحث

تأتي إشكالية الدراسة من أنه بسبب الدمار والخراب والعنف وتهديد اللحمة الوطنية التي عاشها أبناء العراق من جراء الاحتلال الامريكي ،وبعد ذلك سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحات واسعة من العراق ، صار اعادة بناء السلام والتعايش السلمي من خلال تعزيز بعض العوامل السياسية والقانونية هدفا رئيسيا يتطلع إليه العراقيون من اجل تدعيم استقرار المجتمع.

ويحاول البحث المساهمة في علاج هذه المشكلة من خلال الاجابة على التساؤلات التالية :

1. ما هو تأثير العوامل السياسية على التعايش السلمي وبِناء السلام في العراق بعد عام 2017؟
2. كيف أثرت العوامل القانونية على التعايش السلمي وبِناء السلام في العراق بعد عام 2017 ؟
3. وهل يمكن الحد من هذه العوامل السياسية والقانونية وتقديم حلولاً ممكنة تساهم في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام في العراق؟

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : أن تعزيز الكثير من العوامل السياسية والقانونية يمكن ان ينعكس بشكل ايجابي على عملية بناء السلام ويشكل حجر الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه التعايش السلمي بين ابناء المجتمع العراقي ،فيما فشل هذه العوامل او فقدانها يمكن ان ينعكس بشكل سلبي على استقرار المجتمع وبالتالي لن يكتب النجاح لأي عملية سلم اهلي.

منهجية البحث

لأغراض التحقق من فرضيات البحث ، ومن اجل الوصول إلى الاستنتاجات الختامية للدراسة ، وللإحاطة بكل مقومات بناء السلم والتعايش السلمي في العراق ، فأن الدراسة قد ركنت إلى الاعتماد على عدة مناهج بغية التطرق والإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع كمايلي : المنهج التاريخي ، والمنهج المقارن. كما اتبعت الدراسة ايضا المنهج التحليلي من اجل تحليل العوامل السياسية والقانونية المؤثرة على تحقيق الامن والسلم الاهليين وتدعيم استقرار المجتمع وتعزيز روح التعايش والمواطنة والهوية الوطنية

المطلب الاول : الاطار المفاهيمي والتاريخي للتعايش السلمي وبناء السلام

اولا : مفهوم التعايش السلمي

عرف التعايش السلمي (Peaceful Coexistence) في قاموس Collins 2019 "بأنه التنافس بدون حرب، أو سياسة السلام بين الأمم ذات الأنظمة السياسية والأيديولوجيات المختلفة على نطاق واسع، اما رشيد كهوس فقد عرفه بأنه العيش المشترك بين الشعوب والحضارات في جو من التفاهم والتعاون والتضامن والتسامح وتبادل المنافع والمصالح بعيدا عن الصراعات والنزاعات والعنف والاضطهاد، حتى يسود الامن والسلام.[1]

هناك اربعة مفاهيم للتعايش السلمي وهي : ألاختلاف سنه كونيه يجب ان نحترمها ، الاختلاف يحقق التكامل بيننا، الحوار الهادي يساعدك على رؤية الحق من جميع جوانبه ،واخيرا عند الاختلاف لاتنسى اهل

(1) حنان حسن عبد الرحمن، من هدى السنة النبوية في التعايش مع الآخر .(مجلة الدراية، المقالة (4)، المجلد(18) ، العدد (18) الجزء (3)، جامعة الازهر الشريف، القاهرة ، الخريف 2018) ،ص 427.

الاختلاف.وفي الاسلام نرى أن توجيهات الرسول محمد (صلى الله وعليه وسلم) ومنهج تعامله مع سائر المخلوقات كلها، خاصة، مع البشر تعد انعطافًا تاريخي في حياة البشر جميعًا، وتحولا حضاريا مرموقًا في مسلك حياتهم، وأساليب تعاملهم، وكذلك قد قمعت القومية والعصبية والعرقية والعبودية للعباد، بل، خاطبتهم ونظرت إليهم بقاعدة كلية، وهي الإنسانية، وجعلتهم أحراراً، ووسعت مسيرتهم، وحولت أمانيهم إلى سعة الحياة الدنيا والآخرة، ودعتهم إلىعالمية الإسلام وشموليته تحت وحدة الإنسية.[1]

أن المسلمين كانوا يملكون آليات التواصل والتعايش السلمي، سواء على المستوى الداخلي بين المسلمين أنفسهم، أو بينهم وبين غيرهم من الأقليات الدينية في المجتمع المسلم، أو على المستوى الخارجي بين المسلمين وغيرهم من المجتمعات الأخرى المخالفة في الدين والأعراف وغيرها،وكان المسلمون ينظرون الى التعايش السلمي بأنه حالة الوجود التي تتسم بقبول الآخر والتسامح والمصالحة بين الفئات المختلفة سواء دينيا –سياسيا – ثقافيا – ماديا إلى غير ذلك ، وذلك لاستمرارية البقاء في وضع آمن ومنتج لاعمار الأرض.[2]

ثانيا: مفهوم بناء السلام

يعد مفهوم بناء (peace building) من المواضيع المهمة والمثيرة للنقاش، لأنه يعبر عن اهتمام الدول والأفراد على حد سواء في توفير السلم والاستقرار والحد من العنف الذي تجاوز حدود الدولة، لتمتد نتائجه السلبية وليصبح عالمي التأثير.

وعند البحث في الجذور التاريخية لبناء السلام ، فنجد ان المجتمعات القديمة وعلى الرغم من ان الحرب كانت وسيلة مشروعة لتحقيق الاهداف ، الا ان هذه المجتمعات كانت قد عرفت بعض القواعد التي تنظم هذه الحروب والسلام فيها ،اما الشريعة الاسلامية فقد وضعت اسس بناء السلام الانساني الشامل من خلال التقيد بأحكام الشريعة الاسلامية وكما ورد في القران الكريم وأحاديث النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) من خلال وضع مبدا الثواب والعقاب.وكان لإسهام المفكرين مثل كارل ماركس وماكس فيبر وفو كولت في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والفلسفة دورا كبيرا في بناء النظريات والاطر المنهجية السائدة في مجال بناء السلام وحل النزاعات، الى جانب إسهامات كثير من علماء النفس والنفس الاجتماعي امثال بانادورا ويونج وسيجموند فرويد. [3]

(1) سيوطي عبد المناس واخرون، الوسطية في التعامل مع غير المسلمين: رؤية حديثة (نسخة تجريبية، مجلة AR–RĀ'IQ ، جامعة اسلام سلطان شريف علي، 2018) ص 255.

(2) حنان حسن عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 446.

(3) حامد سلطان، احكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2019)، ص 33.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة وازدياد الحركات المطالبة بحقوق العمال والنساء ازداد الاهتمام بهذا الجانب ، اذ مثلت تلك النهاية انطلاق منظمة الامم المتحدة في لعب دورها، والقيام بمهام جديدة لحفظ السلم والامن الدوليين، وتعد نهاية الستينات من القرن الماضي بداية اهتمام الجامعات وخصوصا في الولايات المتحدة الامريكية بهذا الجانب، اذ استخدم هذا المصطلح لأول مره عام 1976 من قبل الكاتب جون بول ليدراخ " والذي اشار الى انه مفهوم يضم العمليات التي تقوم بها الفواعل المحلية افرادا او جماعة والفواعل الدولية من مؤسسات دولية وغير دولية والتي تهدف إلى إعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية او إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى، ودفع عملية بناء السلام.[1]()

إن عملية بناء السلام تتعامل مع مرحلة ما بعد النزاع، لاسيما المرحلة التي تعقب النزاع مباشرة والتي تم تقديرها من قبل خبراء الأمم المتحدة بأول سنتين من المرحلة اللاحقة للنزاع، لأنه في هذه الفترة يظهر ما تم تخريبه أثناء النزاع وما خلفه من تحديات وثغرات، كما أنه في الوقت نفسه تظهر فيها فرص معالجتها بشكل قد لا يتوفر في المراحل التالية).[2] عرف Wolfgang Benedek عملية بناء السلام بانها عملية تتضمن مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد إنتهاء النزاع بهدف ضمان عدم العودة إلى النزاع مجددا وذلك بإحداث مجموعة من التغيرات في بعض العناصر في المناطق التي شهدت النزاع وهذا لخلق بيئية جديدة من شأنها تقليل التناقضات وتعزيز عوامل الثقة بين الأطراف المتنازعة لتحقيق أسس السلام المستدام.[3]()

ثالثا : ازمة التعايش السلمي و بناء السلام في العراق (المسببات والجذور التاريخية):

واجهت الدولة العراقية الحديثة منذ نشأتها مشكلة معقدة تتمثل في ترسيخ هوية وطنية واضحة وعدم وجود آلية لتحقيق التعايش السلمي في مجتمع متعدد الأعراق والديانات والطائفية من أجل تحقيق الاستقرار في العراق. . لم تنجح الدولة العراقية المعاصرة التي تأسست عام 1921 في تكوين هوية وطنية متكاملة جمعت بين مختلف مكونات الشعب. كانت أزمة التعايش قبل نيسان 2003 أزمة سياسية ، حيث اعتبر النظام الحاكم الاتجاهات السياسية التي لا تتماشى مع توجهاتها على أنها اتجاهات لا يمكن أن تستمر في العراق ، وأهمها التيارات القومية غير العربية ، والتوجهات الدينية ، والشيوعية. والاشتراكية ، والتركيز المفرط على اتجاه وضع السلطة في العراق. إن إطار المحتوى القبلي – الأسري – الاستبدادي هو أحد أسباب التعايش غير الممكن. اما بعد نيسان 2003 ، أصبح العراق غير

(1) سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2008)، ص 22.

(2) فاروق أعيادن،" الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا"،(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم الحقوق ،2013)

(3) نصيرة صالحي و حسين قادري، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام:دراسة حالة منظمة اوكسام،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: حوكمة وتنمية،2014)ص 36.

مستقر بسبب العديد من المتغيرات ، قد يكون أهمها طبيعة النظام الحاكم قبل احداث 2003. احتلال الولايات المتحدة العراق مع السماح أو عدم السماح لدول الاقليمية المجاورة باداء ادوار سياسية وامنية ومجتمعية متعددة.[1]

خلال الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، تفاقم وضع هذا المجتمع وتفككت قيم التعايش السلمي تدريجياً. ساهمت الحروب والحصار الداخلي والخارجي للعراق في ظل النظام السابق في توفير الأساس المناسب لانقسام العراق وانهياره في مرحلة ما بعد الاحتلال. بعد انتهاء الصراع الطائفي في عام 2008 ، استعاد السلام والأمن في العراق.ومع ذلك ، في يونيو 2014 ، سيطر تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المسلحة الأخرى على مساحات شاسعة من الأراضي في العراق ، مما عرّض مرة أخرى التعايش السلمي والسلم الداخلي للخطر لا سيما وان ذلك عمل على تمزيق المجتمع وتغذيته بالعنف والتطرف بكافة الوسائل المادية والاعلاميةوما تلاه من انهيار للعملية السياسية ، ولكن بعد تحرير محافظات العراق عام 2017 من سيطرة الجماعات الارهابية لداعش ، برزت عملية تعزيز ثقافة بناء السلام والتعايش السلمي والاستقرار للمجتمع مرة أخرى.[2]

في دراسة عام 2016 قام بها (معهد السلام) بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية لتصنيف الدول بوصفها (دول هشّة أو رخوة) بناءً على مؤشرات مُحدّدة أساسها مستويات إستقرار الدول ، جاء العراق في المرتبة (104) عالمياً من مجموع (178) دولة، وفي القائمة التي تَتدرج فيها الدول الواقعة تحت خط (الخطر العال) من حيث عدم الإستقرار وهشاشة السلام فيها من خلال مؤشرات مهمة هي: عدد المهاجرين والنازحين،التنمية الاقتصادية، تفاقم حالة العنف، الفقر والإنحدار الإقتصادي، وشرعية الدولة التي تتضمن: حالات الفساد وإجراء الإنتخابات، ومستوى الديمقراطية، فضلاً عن تقديم الخدمات العامة، وحالة حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتأثير التدخل الخارجي.[3]

(1) خضر القرغولي واخرون، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2018) نظر الرابط :

https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%

، [Accessed on February 12، 2022[

(2) عمر هاشم ذنون، مرتكزات التعايش السلمي بعد الحرب... الموصل أنموذجا، (مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (16) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل،) 2019، ص 185.

3 The Fund for Peace، Report Edited by J.Mesner، Washington، DC 20005، 2016، See : www.fundforpeace.org، pp.3-20. [Accessed on February 17، 2022].

المطلب الثاني :العوامل المساهمة في تعزيز التعايش السلمي و بناء السلام في العراق

ان عملية تعزيز ثقافة بناء السلام والتعايش السلمي والاستقرار للمجتمع من جديد، والتي تعد من التحديات الصعبة في المرحلة المقبلة في العراق، بحاجة الى ضرورة التعرف على اهم العوامل السياسية والقانونية والتي تعد من مرتكزات التعايش السلمي والاندماج المجتمعي في العراق.

اولا : العوامل السياسية

إنَّ التعايُش السلمي وبِناء السلام في المجتمع العراقي يحتاج من ضمن ما يحتاجه، إلى إدراك عدد مِن العوامل التي يكتمل بها ويأتي في مقدمتها العوامل السياسية ، حيث يمكن القول ان من دون عمل سياسي يدرك معنى تبني مفهوم الحكُم الرشيد في مؤسسات الدولة العراقية ونبذ المحاصصة الطائفية ومكافحة الارهاب وبناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي وتعزيز المصالحة الوطنية فانه لا يمكن أَنَّ يكتمل التعايُش.

1. تبني مؤسسات الحكُم الرشيد

يقصد بالحكم الرشيد منذ القدم بأنه الحكم المثالي وهو الحكم الذي يجلب السعادة والرفاهية للمواطنين من خلال ارتباطه بالإدارة الكفوءة والفعالة ضمن اطار حدود الديمقراطية. [1] ويعرف كذلك بأنه مختلف الطرق والاساليب التي يقوم بها الافراد والمؤسسات العامة والخاصة بتسييراعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة قائمة عمى اساس التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع عليها ،كما يدرج هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والانظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على اساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة.([2])

تشير جميع مؤشرات الحكم الرشيد من قبل المؤسسات الدولية إلى تدني مؤسسات الحكم في العراق حسب تصنيفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.كما دلت على تدني جودة الادارة السياسية في الدولة وهذا متأتي من المحددات الداخلية والخارجية التي رافقت بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 ، وان مواطن الضعف التي رافقت بناء وهياكل الحكم في العراق ومنها الصراعات السياسية بين الاحزاب المتصدية

1() Shikha Vyas Doorgapersad and Coskum canAkton ، Progression From Ideal State to Good Governance(An introductory Overview) ، International Journal of Business and Management Studies ، No 1، Vol 9، University of Johannesburg ، Republic of South Africa ، 2017، p30.

(2) جريو سارة ، بوفليح نبيل ، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري ، (مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد 2 ، المجلد 4 ، جامعة الشليف ، الجزائر ، 2019) ، ص 12.

لادارة الدولة والفساد السياسي أدت الى وصول الشخصيات السياسية الفاسدة الى مراكز عليا في الدولة ، مما أضر ببناء الدولة وهيكلها الحكومي وابعدها عن الاسس الرشيدة التي تعمل الدول والوحدات السياسية على تحقيقها.[1]()

ان تبني مؤسسات الحكم الرشيد يمكن أن تساهم في الحفاظ على السلام من خلال تقديم الخدمات وتعزيز التنمية المستدامة بشكل أكثر فعالية وكفاءة ؛ ومن خلال منح الناس صوتًا تمثيليًا وبطريقة شاملة ؛ و كذلك رعاية الإرادة السياسية لحل الصراع والحفاظ على السلام.[2] () بشكل حاسم ، يمكن للحكم الرشيد أن يضمن استمرار السلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتوتر والتأكد من أن جميع المواطنين يشعرون بأن احتياجاتهم ومصالحهم ممثلة بشكل عادل.إذا لم تتم معالجة العوامل الأساسية التي تهدد السلام في المقام الأول ، فمن المحتمل أن تستمر التوترات في الغليان ، حتى إذا تم إحراز تقدم.[3]()

أن تحسين جودة الحكم في العراق عبر آليات تعزيز مؤسسات الحكم الرشيد يعد غاية اساسية من اجل الارتقاء بالدولة وتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذا يعتمد بالدرجة الاساس على الالتزامات بالمؤشرات والمعايير التي جاءت بها المؤسسات المعنية بها والمتمثلة ببسط سلطة الدولة والسيطرة على الفساد مع توفير الحرية والمشاركة لجميع افراد المجتمع والتعامل بشفافية ونزاهة مع القضايا الوطنية من اجل خلق بيئة مثالية قادرة على تلبية متطلبات وحاجات المواطنين، وهذا بدوره يعزز العلاقات ما بين القطاعات الثلاثة القطاع العام والخاص والمجتمع المدني التي بدورها تسهم في بناء)صنع (دولة بناءة وقادرة على مواجهة مشكلاتها من دون التأثير سلبا في تماسكها وقوتها.[4]

2. نبذ المحاصصة الطائفية

تعرف "الطائفية السياسية" بانها عملية ممارسة السلطة على أساس طائفي والتمحورحولها بما يخدم المجموعة التي تنتمي إليها هذه الطائفة المرتبطة بالسلطة، واعتماد التمييز الطائفي ضد حقوق وحريات الطوائف الأخرى،

---

(1) زينب علي مظلوم، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد :دراسة تطبيقية على العراق،(رسالة ماجستيرفي الجغرافية، كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة المثنى،2019)،ص د.

)2(Alain Tschudin and Albert Trithart،The Role of Local Governance in Sustaining Peace، International Peace Institute's (IPI)،2018،p2. See: https://www.ipinst.org/2018/02/local-governance-in-sustaining-peace ، [Accessed on May 18، 2022]

)3(Yoshihiro Saito ، Is good governance a necessary precursor to peace?، UNDP Crisis Bureau، January15، 2021.See: https://www.undp.org/blogs/good-governance-necessary-precursor-peace]Accessed on March 10، 2022. [

(4) زينب علي مظلوم، مصدر سبق ذكره ، ص 1.

وغالب ما يتم التعبير عن الطائفية السياسية بصيغ دينية في محاولة لإضفاء نوع من الشرعية على سلوكها السياسي، وفي هذه الطائفية تتمحور كل طائفة دينية أو مذببة على نفسها وتتعصب لذاتها.[1]()

بعد احتلالها للعراق عام 2003 ، أنشأت الولايات المتحدة أسوأ تجربة دستورية على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية والإجماع السياسي من خلال فرض النموذج الديمقراطي بقوة على الشعب العراقي ، مما أدى إلى خلق عملية سياسية ضعيفة بعيدة عن مبادئ الديمقراطية الفعلية ،قادت في النهاية الى غياب الثقافة السياسية ، ضعف الوعي السياسي للتجربة السياسية للشعب العراقي ، وتنامي الصراعات الحزبية ، فضلاً عن فقدان ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.[2]()

ان نشات الحكومة العراقية كانت على أساس طائفي تمثل بالمحاصصة الطائفية، حيث تم توزيع الوزارات والبيئات والمناصب الحكومية العليا وفقاً لمعايير الانتماء لطائفة معينة، فلكل طائفة مناصب استناداً لحجميا السكاني، والمفروض أن توزع المناصب والوظائف العليا على أساس الكفاءة والخبرة والمهنية، كما أن المؤسسة الأمنية)جيش، شرطة (قامت على أساس طائفي أيضاً فهويتها طائفية وليست وطنية، إذ يتم توظيفيا للحفاظ على البنية الطائفية للحكومة ومؤسساتها المختلفة.[3]()

إن الطائفية السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية والعرقية وعلى الديمقراطية التوافقية في العراق وما تولده من عنف وعنف مضاد بين الطوائف الدينية والمذببة تؤدي دو راً أساسياً في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ثم اثارة الصراع الطائفي وغياب قيم المواطنة والانتماء المجتمعي وفشل سياسة التعايش السلمي بين المواطنين، وبالنتيجة فإن الطائفية السياسية تشكل عائقاً بارزا من معوقات التعايش السلمي في العراق.[4]

لذلك هناك اليات عديدة للقضاء على المحاصصة الطائفية ،من اهمها هي قيام دولة المواطنة ،وهو شرط الأساسي لتوفير متطلبات التعايش السلمي وتحقيق أهدافه بطريقة ناجعة، عبر توفر بيئة مؤاتية للتعايش السلمي تخلو من الطائفية السياسية وتأثيراتها السلبية التي في مقدمتها إعاقة تحقيق التعايش السلمي؛ لأن هذه الدولة تؤسس لثقافة

(1) محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (9)، العدد (34)،2020، ص 151.

)2(Ammar Sadoon Albadry. Challenges to the Iraqi parliament's functions in the post Saddam Hussein Regime، published PhD Thesis، Universiti Utara Malaysia.2014،p54

(3) ميادة احمد عبد الرحمن، مظاهر الطائفية في العراق–رؤية سوسيولوجية،(مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (17)، كلية الاداب،جامعة واسط، ،2015ص ص284–287.

(4) سناء كاظم كاطع ،دور المنهج العقلي في تعزيز التعايش السلمي،(مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد(1)، كلية القانون، جامعة القادسية، ،2017ص ص41–42.

سياسية مشاركة عن طريق نشر ثقافة وطنية، وليس طائفية، كما أنها تبث ثقافة التعايش ضد ثقافة الانقسام وثقافة السلم ضد ثقافة العنف، خلافاً للطائفية السياسية .[1]()

وهكذا لا يمكن تحقيق تعايش سلمي في العراق دون القضاء على المحاصصة الطائفية السياسية، ولا يمكن القضاء على الطائفية إلا بنشوء سلطة وطنية معبرة عن المجتمع كله لا عن جزء منه، فيذه السلطة ستؤدي إلى قيام ثقافة وطنية شاملة تسهل من عملية التفاعل الثقافي بطريقة تدريجية، وبيذا تتحقق الوحدة الوطنية ويسود السلام المجتمعي وينجح التعايش السلمي.

3. محاربة الارهاب والتطرف

طرح العديد من التعريفات للارهاب منها تعريف موسوعة(Encarata) الالكترونية الامريكية حيث عرفته بانه " استعمال العنف ،او التهديد باستعمال العنف، من اجل احداث جو من الذعر بين اناس معينين.يستهدف العنف الارهابي مجموعات اثنية او دينية او حكومات،او احزاب سياسية او شركات او مؤسسات اعلامية.[(2)]

إن من أشد ما ابتلي به العراق اليوم هو قضية الارهاب والتطرف التي عصفت بالعراق، حيث نشأت الجماعات الارهابيه في ظل ظروف وبيئة معقدة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية كون المجتمع العراقي يقوم على التعددية الدينية والمذهبية والعرقية، وزاده تعقيد هذه البيئة ما فرض عليها من ظروف الاحتلال الامريكي في مرحله ما بعد 2003 من عدم الاستقرار السياسي المتمثل بأزمة سياسية مزمنة بين الكتل والاحزاب السياسية وتنامي الفساد المالي والاداري وترسيخ المحاصصة الطائفية والاقصاء والتهميش الذي عانت منه بعض المكونات المجتمعية في ظل الحكومة السابقة، فضلا عن التعثر في بناء منظومة سياسية ملائمة للحكم تحتوي جميع اطياف المجتمع و تحقق الاستقرار الشامل فوجدت الجماعات والتنظيمات في هذه الظروف والاوضاع مرتكزا لها في نشاتها ونشاطها ،وبالمقابل انعكست هذه الظروف ومحتويات البيئة ببعديها الداخلي والخارجي على طبيعة وسلوك وتوجهات هذه الجماعة.[3]()

تمثلت تأثيرات الجماعات الارهابية المتمثلة بتنظيم داعش الارهابي والذي احتل مساحات واسعة من العراق ، بتبني "ايديولوجيًا مذهبية" وذلك باستهداف المكونات المجتمعية المخالفة لها مذهبيًا أفرادًا وأماكن عبادة، ورفع شعار

(1) معتز اسماعيل الصبيحي،صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية:دراسة عن الديمقراطية التوافقية في سويسرا،بلجيكا،ايرلندا الشمالية،لبنان،(دار الكتب العلمية،بغداد،2015،) ص 302.

(2) حمد جاسم الخزرجي،الارهاب وتاثيره على التعايش السلمي بين الاديان والمذاهب في العراق، (مجلة الباحث، مركز الدراسات القانونية والدستورية ،العدد 30، جامعة كربلاء، ،2019، ص 95.

(3) تشارلز ليستر،تحديد معالم الدولة الاسلامية: دراسة تحليلية، رقم 13،(الدوحة :مركز بروكنجز دوحة،2014)ص ص5-11.

"حماية المذهب أو الطائفة"، وما يعنيه ذلك من مخاطر ترسيخ الانقسام وبث الفتنة الطائفية في المجتمع العراقي وشق الصف الوطني والتعرض للهوية الوطنية للدولة العراقية وتهديد التعايش السلمي وبناء السلام ونشر الاختلاف والصراع المذهبي بين مكونات المجتمع العراقي، وبالتالي إعاقة إمكانية بناء دولة المواطنة، كما سعت هذه التنظيمات الى ضرب المؤسسات والشخصيات السياسية واستهداف وإفشال العملية السياسية برمتها وإضعاف الدولة وإظهارها عاجزة أمام المواطن وإضعاف الولاءات والانتماءات للوطن وإثارة الخالفات السياسية وزعزعت الاستقرار الامني.[1] ()

إن تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام في العراق لا يمكن ان يسود الا من خلال القضاء على الارهاب والتطرف من خلال وضع السبل الكفيلة لإنجاح عملية مكافحة الارهاب، ولعل أفضل سبل مواجهة الجماعات الارهابية التي تناسب السياق العراقي هي اعتماد استراتيجية شاملة "وقائية علاجية" لكل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومعالجة الاسباب المؤدية إلى نشوء الجماعات إلارهابية، والاهتمام بنزع السلاح المنتشر لدى الافراد والعشائر والفصائل المسلحة وحصرها بيد الدولة، وتجفيف مصادر تمويل الارهاب وذلك من خلال التشريعات الخاصة بغسيل الاموال ومراقبة المؤسسات المالية ومنع التهريب، وقطع الدعم اللوجستي الذي تحصل عليه هذه الجماعات من خلال ضبط الحدود، وتحقيق المصالحة الوطنية وضرورة الاستفادة من الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب.[2]()

4. انجاح مشروع المصالحة الوطنية

يرى البعض أن تعبير " المصالحة الوطنية" يعود إلى الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول، واستخدمه بعده كل من جورج بومبيدو وفرنسوا متيران، حين اعتقدوا بضرورة تحمل مسؤولية محو ديون وجرائم الماضي خلال فترة الاحتلال الفرنسي والثورة الجزائرية وقرار قانون عفو عام يعيد بناء الوحدة الوطنية.والمصالحة تقوم على الرضا بين شرائح وفئات المجتمع الواحد،سواء كان هذا المجتمع قائم على التنوع او التجانس، فالرضا انما هو دالة العيش المشترك،والرغبة في التعايش والتضامن بين ابناء المجتمع الواحد.[3]()

(1) نبيل عمران موسى، السياسة االجتماعية وظاهرة االرهاب داخل المجتمع العراقي، (مجلة القادسية للعلوم الانسانية، العدد 1 ،المجلد 19 ، الديوانية: جامعة القادسية، 2016)، ص 244.

(2) مثنى فائق العبيدي ،الجماعات الارهابية في العراق: المخاطر والتوجهات والامتدادات للقضاء على داعش بشكل نهائي يتطلب استراتيجية شاملة لازالة أسباب نشأتها ، (مجلة اراء حول الخليج ، ، مركز الخليج للابحاث العدد 118،دبي ،2017)، ص 3.

(3)عبد السلام بغدادي ، السلم الوطني " المدني " دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني ،) بيت الحكمة ،بغداد ، ٢٠١٢)، ص 13.

إن وضع العراق اليوم هو أشد ما يكون لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، إذ لا يمكن لوضع البلد أن يستقر وتستقيم فيه الأمور ويسود السلام من دون تلك المصالحة، على شرط أن تكون مصالحة حقيقية، لا مصالحة شعارات براقة. إن الأوضاع الأمنية المتردية في العراق خلال سنوات الاحتلال الامريكي وماتبعه، وتزايد نفوذ الجماعات الإرهابية، ولاسيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)داعش(عظم من حاجة العراق لرص الصفوف ونبذ الخلافات بين مختلف مكوناته السياسية والمجتمعية. إن تحقيق مصالحة وطنية بناءة ستكون كابحاً حقيقياً لدوامة العنف في العراق، لاسيما انها ستسحب أعداد ا كبيرة من معارضي العملية السياسية، ممن سيجدون مكاناً لهم في بناء الدولة، وستخسر الجماعات الإرهابية نفوذها في العديد من المناطق، من خلال عدم توفير ملاذات آمنة لها[1]

أن أفضل حل لمواجهة العنف وتحقيق التعايش السلمي في العراق هو تفعيل هيئة المصالحة الوطنية ، لأن النظام السياسي العراقي يضم العديد من الفصائل والديانات والقبائل والأحزاب السياسية والمجموعات العرقية ، بما في ذلك فصائل النظام السياسي القديم والنظام الجديد. . هذه الفصائل والجماعات ليست في سلام مع بعضها البعض ولديها مظالم. هذه المظالم تؤثر على استقرار المؤسسات الحكومية وبناء السلام في العراق.[2]()

فالحوار أهم عوامل تحقيق السلم الاهلي والتعايش السالمي ، حيث يعزز الحوار نسبيا العلاقات بين أفراد المجتمع ويشيع روح الطمأنينة بين مختلف الأطياف كما يعزز الحوار روح التفاهم والتسامح بين الأفراد والفئات، ويقلل مسافات التباعد بين التيارات الفكرية من خلال تقريب وجهات النظر. وفي أقل الأحوال يؤدي إلى تفهم مختلف الاتجاهات بعضها بعضا، وكل هذا يسهم في تحقيق جانب من السلم والتسالم في المجتمع.([3])()

هناك عدد من الآليات التي نراها ممكنة لتطوير المصالحة الوطنية منها على سبيل المثال فتح قنوات اتصال مع كل القوى السياسية المعارضة والفصائل المسلحة بشرط لايتعارض ذلك مع المشروع الوطني العراقي، كذلك رعاية الدولة الخدمية والإعلامية للمناطق ذات الشكل المختلط ، لأنها انموذج لوحدة البلد، اضافة الى ذلك على

(1) ستار جبار الجابري،المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق " الشرق الاوسط " انموذجا، (مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،العدد 60،جامعة بغداد، 2015)، ص 18.

)2(Ammar Sadoon Albadry. op. cit ،p257.

(3) الحافظ النويني، ازمة الدولة ما بعد الاستعمارية في افريقيا، حالة الدولة الفاشلة –نموذج مالي، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 422 ، بيروت ، 2014)، ص 6.

الحكومة أن تزيد من دعمها لكافة أشكال المبادرات الاجتماعية الإيجابية وباشكال متعددة من خلال تعشيق الاداء والادوار بين الحكومة وقوى المجتمع (العشائر، منظمات المجتمع المدني، الجامعات وغيرها).[1]

ان نجاح المصالحة الوطنية سيؤدي إلى تكريس أجواء تبادل الثقة بين المواطنين، وتساهم بشيوع روح المحبة والتسامح والألفة والود، وتقضي على الاحتقان الطائفي والعرقي، تفرز المصالحة الوطنية انعكاساتها على سلوكية المواطن باحترام القوانين والتشريعات وتطبيقاتها، وفقآ لمبدأ المواطنة ومستحقاتها.

5.اعادة بناء الثقة بين القوى السياسية الممثلة لمكونات الشعب العراقي

ان واحد من العوامل الرئيسية التي اذا ما اريد للاستقرار ان يستتب والتعايش ان يتجذر هو بناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي وتعزيز هويته الوطنية مما سينعكس ايجابيا على عملية تعزيز السلم الاهلي وهذا يتطلب اتفاقا سياسيا بين كافة القوى السياسية في البلاد لا سيما تلك المشاركة في العملية السياسية والتي ستقوم بدور المشجع على التقارب والتصالح والدعوة لنسيان اثار الماضي الملئ بالآلام والحقد والكراهية .[2]

تتمثل الصراعات والخلافات بين القوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية، ومدى قدرتها على بلورة رؤية وطنية تتسع للجميع، من المسببات الحقيقية لازمة الثقة والتعايش في العراق، فما زال اكبر الغائبين هو عدم وجود بلورة لاتجاه وطني قائم على اساس وضع مصلحة العراق فوق الكل وعد الاحترام الكامل لكل الثقافات الفرعية العراقية ليعمل الجميع من اجل بناء البلد على وفق الاسس الموضوعية والتي تنهض بالمجتمع وتحقق قدراً من الممارسة الديمقراطية الناجحة ، ويتعقد الوضع مع تزايد الطموحات الشخصية لدى الزعماء السياسيين وعدم قدرتهم على ايجاد قاعدة قناعة سياسية لدى الناخبين الا بارجاعهم الى اصل الانتماءات الاولية والقول ان ما يربطهم بالاخرين انما هو الخوف وعدم الثقة، ووجوب نسيان الاف السنين من التعايش والمصاهرة،.[3]

لا يخفى على أحد أنّ الاحتلال الذي مارسه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) داعش الارهابي) طيلة سنوات، والمعارك المدمّرة ضدها، دمّرت المجتمعات المحلية والأسر وفكّكت أبسط مستويات الثقة في المجتمع. اضافة الى ذلك ان النزاعات المسلّحة في العراق خلفت آثاراً مدّمرة وشاملة.فمنها الآثار الملموسة، كوقوع قتلى وجرحى في صفوف المدني، وهروب لاجئين أو نازحين داخليا، وتدهور بيئي، وبنى تحتية مدمّرة أو مهملة؛ ومنها

---

(1)ستار جبار الجابري و خيري عبد الرزاق جاسم ، المصالحة الوطنية في العراق رؤى ومقترحات (مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة، بغداد، العدد 14، 2009)، ص ص 7-8.

(2) ابتسام محمد العامري، دور التعايش السلمي في توطيد السلم الاهلي في العراق في مرحلة ما بعد داعش، مؤتمر الاستقرار الامني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش،(مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2017، ص ص 191-216).

(3)خضر القرغولي واخرون، مصدر سبق ذكره.

غير`الملموسة،كانعدام الثقة في الحكومة ، وتماسك اجتماعيضعيف، ومجتمع متفكك ومصدوم،وشعور بالخوف وانعدام الامن ، ولا ريب في أنّ معالجة كلا النوعين ضروريّ لبناء السلام بشكلٍ شامل. مع ذلك، لا ينشأ السلام الدائم إلا على أساس إعادة بناء العلاقات بين المكونات المجتمعية والعلاقة بين المواطن وبين الدولة .[1]()

ثانيا : العوامل القانونية

ان العوامل القانونية لاتقل اهمية عن العوامل السياسية في تعزيز ودعم التعايش السلمي وبناء السلام في العراق. إن التوترات بين مكونات المجتمع العراقي بلغت من الحدة، إنها تستدعي تعزيز العوامل القانونية المتمثلة باصلاح القصور الدستوري في مسألة الفيدرالية، بالاضافة الى اشاعة ثقافة مبدأ سيادة القانون ، من اجل تحقيق تعايش سلمي يحفظ لجميع المكونات الطائفية والاثنية والدينية حقوقها ومصالحها في اطار الوطن الواحد.

1. إصلاح القصور الدستوري في مسألة الفيدرالية

تعبر القواعد الدستورية الإطار الذي يؤطر بنية الدولة، فهي تتضمن القواعد التي تنظم عمل المؤسسات السياسية والسلطات والهيئات والعلاقات التي تجري بينهم كما وتبين شكل الحكم وطبيعة النظام السياسي وكذلك الآليات والوسائل التي تجري بها ممارسة السلطة، ووصف للضمانات الأساسية للحقوق والحريات. ولذلك تعد الصيغات الدستورية من اهم المقومات لعملية بناء السلام الاهلي، لان القواعد الدستورية غايتها الاساس تنظيم التعايش السلمي بين السلطة والحرية في إطار الدول.[2]

تساهم الفدرالية بالياتها واسسها على تجميع المقتربات السياسية والادارية والاقتصادية للدولة، وهي بذلك تسهم في توزيع السلطة والثروة. وتضع موارد الدولة تحت مراقبة المجتمعات المحلية، الأمر الذي يزيد من كفاءته في أداء مهامه، وتبعدها عن استغلال السلطة.كما أنها تسهم في رفع درجة التنمية، كما أنها تجعل الحكومة أكثر التصاقاً بهموم المواطن وأكثر قدرة على تبني السياسات المختلفة التي تستجيب لمشاكله بشكل أفضل. وبذلك توصف الفدرالية هي النظام الأفضل لإدارة تلك الدول التي تعاني الصراعات والنزاعات الإثنية وغياب السلام المجتمعي، إذ أنها تقدم

(1) أسيل فيصل جسام واخرون، استراتيجية للسلام في العراق: برنامج مصالحة مراع لنوع الجنس،(الطبعة الثانية، ص24)، انظر الرابط : https://www.ndi.org/sites/default/files/A%20Strategy [Accessed on May 19، 2022. [

(2)أندريه هوريو، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية،(ج 1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1974) ، ص39.

أفضل الحلول)النظرية(لإعطاء الجماعات المتنوعة داخل المجتمع مثل، التنوعات الإثنية والعرقية والدينية، الحرية الثقافية والسياسية الضرورية لتحقيق التوازن بين القوى التي تسعى إلى الإنفصال بسبب التهميش والاقصاء.[1]

يعد الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ أول وثيقة تصاغ على يد جمعية تأسيسية منتخبة منذ العام 1924 وهو متقدم بأشواط كثيرة على دساتير المنطقة العربية ودول الجوار من حيث اقرار الدستور للقواعد والمعايير الأساسية في الحكم الديمقراطي، واللامركزية، والفدرالية الاتحادية، والحقوق والحريات الأساسية والمدنية . غير ان الدستور يفتقر الى وسائل حماية هذه القواعد وهذه الحريات ، كما ان الدستور ينطوي على مواد غامضة متناقضة كثيرة . ويتضمن نقاطا خلافية بصدد الفيدرالية وتوزيع الموارد الطبيعية. فالدستور العراقي الذي جاء مليئا بالفخاخ والهفوات والسلبيات التي أساءت إلى تجانس ووحدة الرؤى السياسية ، انعكست أثاره حتى على النسيج الاجتماعي العراقي مما شكل الاختلاف وعدم الاتفاق على عدد من فقراته عامل تهديد للسلم الأهلي[2].

ان الغموض وعدم الوضوح في عدد من بنود ومواد الدستور العراقي الدائم الصادر عام 2005، وبالأخص المتعلقة بتطبيق الفيدرالية في البلاد تقف عائقا أمام إقامة وتطبيق النظام الفيدرالي ففي كثير من الأحيان يكون من غير الواضح ما يعنيه النص الدستوري كما ان العلاقة بين مادة وأخرى تبدو غامضة ففي كثير من مواد الدستور تحظى المحافظات بنفس الوضع والسلطات التي تتمتع بها الأقاليم بينما تقترح المادة (122) والتي تتعامل بشكل صريح مع سلطات المحافظات وظيفة إدارية أساسا لهذه المحافظات تكون تحت السلطة العامة للحكومة الفيدرالية، أما بالنسبة للنفط والغاز فما عدا الإعلان الصريح في المادة (111) بانهما (ملك لكل شعب العراق في كافة الأقاليم والمحافظات) فأنه ليس من الواضح ما يعنيه القائمون على صياغة الدستور فيما يتعلق بادرة هذين الموردين المهمين.[3] كما يؤخذ عل الدستور العراقي مآخذ اخرى لاسيما في المواد الخاصة بالأقاليم انه أقر مسبقا بإقليم "كردستان وسلطاته القائمة ، إقليما اتحاديا " حسب الفقرة الأولى من (المادة ١١٧) وبالأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقا لأحكامه " حسب الفقرة الثانية من(المادة ١١٧) دون ان يحدد ماهي القوانين التي تؤسس عليها هذه الأقاليم . وترك مسألة سن

(1) عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع – دراسة في التجاوب المحلي واعادة التأهيل المجتمعي، (مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2019)، ص 178.

(2) نغم محمد صالح، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام 2005:الواقع والطموح،(مجلة دراسات دولية، العدد الحادي والأربعون، مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد، 2009،ص 57.

(3) سعد علي حسين، معوقات قيام النظام الفيدرالي في العراق، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد 42، 2013)، ص30. أيضا المواد (111) و(122) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

قانون يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم إلى مجلس النواب ،وهنا تكمن إشكالية المسألة فكيف يمكن إيجاد تقسيم للأقاليم يخرج عن تأثير الكتل والتيارات المتناقضة في مجلس النواب نفسه.[1]()

إن مسألة توزيع الاختصاصات المالية بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم في النظام الفيدرالي تُعد من أهم المسائل والصعوبات الدستورية التي تواجه نظام الإتحاد الفيدرالي ومنها العراق على سبيل المثال ،وتشمل هذه الاختصاصات سلطة جمع الايرادات، سلطة الإنفاق والمشكلات التي تنجم عن هذه السلطات(اللاتوازنات المالية) وآليات حلها، ولا يوجد نمط واحد لهذا التوزيع على الرغم من أن كافة الدساتير الفيدرالية تتضمن نصوصاً تعالج موضوع توزيع الاختصاصات المالية، وأيضاً التشريعية والتنفيذية بين مستويي الحكم إلا أنها تختلف اختلافا واسع النطاق من حيث مستوى التفاصيل وذلك تبعاً للمذهب السياسي والاقتصادي التي تتبناها الدولة والظروف السياسية والاجتماعية والاعتبارات التاريخية التي أحاطت بنشأتها.[2]()

وتعتبر مشكلة إدارة وتوزيع الإيرادات المالية والثروات الطبيعية بين هيئات السلطة في الدولة الاتحادية وبين هيئات الوحدات المحلية التابعة لها ، ماخذ اخر على دستور 2005، فالتوزيع مهما كان دقيق الترسيم فانه لا يمكن ان يصمد طويلا بفعل تفاعلات الاحداث وتشابك بل وتعارض المصالح، وحينئذ يقع التداخل والتجاوز ومن ثم الخلاف وربما النزاع[(3)].

فمن خلال ما تقدم ومن اجل تحقيق الاستقرار المجتمعي والسلام وتجنب النزاعات بين الاقاليم ،لابد ان يكون هناك اصلاح دستوري من خلال الوضوح في بنود الدستور فيما يتعلق بمسالة الفيدرالية من حيث الصلاحيات وتوزيع الثروات، بحيث يكون النظام الفدرالي قائم على أساس المصداقية في استيعاب الهويات الفرعية والحفاظ عليها وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي اكبر حجماً، وان يشير الدستور في جوهره إلى ترسيخ الوحدة واللامركزية على أساس تقاسم السلطة والموارد بين الحكومة المركزية والحكومات الأقليمية.

(1) قحطان احمد سليمان الحمداني ، النظام الاتحادي في العراق الجذور – القانون – الممارسة ، (مجلة دراسات عراقية ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد 5، ٢٠٠٥) ، ص ٣٩ .

(2) عبدالقادر الهلي ، عمر فرحاتي ،اشكالية توزيع الإختصاصات المالية في النظم الفيدرالية،(مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 3، المجلد 16،الجزائر) ص 52-71.

(3)سعد علي حسين مصدر سبق ذكره ص ص 22-23.

2. اشاعة ثقافة مبدأ سيادة القانون

يعد مبدأ سيادة القانون، عنصراً رئيسيا في بناء الدولة القانونية ، ويتمثل في خضوع سلطات الدولة لحكم القانون خضوع المحكومين له .[1] ويصف الأمين العام للأمم المتحدة مبدأ سيادة القانون بأنه: "مبدأ للحوكمة يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتُطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الإلتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمُساءلة أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار ، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية ".[(2)]

وإذا كانت حالة عدم الإستقرار والنزاع في العراق تجد جذورها في عقوداً متتالية من الحكم الاستبدادي الذي أدى إلى تركّز السلطة الاقتصادية والسياسية في أيدي القلة، وأنشأت إقتصاداً سياسياً قائماً على الإستخراج وعلى الإيرادات الخارجية، وقيّدت الحريات وحقوق الإنسان، وأنتجت مجتمعاً مدنياً ضعيفاً متعسّراً، ونَجم عنه إنعدام الثقة بين الشعب والدولة.[(3)] إلاّ أن التركة التي خلفها غزو العراق وإحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية وما سبّبه من تهيئة الأرض الخصبة لإضطراب الأوضاع الداخلية وتأزمها وسوء الإدارات السياسية وتفاقم المشاكل الإقتصادية وأخيراً تصاعد الإحتجاجات والعنف المسلح والتدخل الخارجي ممّا ساهم في نشوء وتشظي ظاهرة الإرهاب الذي بدوره اضعف أُسس إرساء السلام المتعددة والاخلال الأمن والسلم المجتمعي في العراق[(4)].

يُشير التقرير الدولي لمؤشرات الحوكمة العالمية الى أن متوسط مؤشر سيادة القانون ومكافحة الفساد بين عامي (1996 – 2016) في العراق قد سجلّ على التوالي أدنى الدرجات السلبية فقد سجلّ مُؤشر (سيادة القانون) أدنى درجة سلبية (وهي الأفضل في درجة السوء: (−1.33) في عام 2014) من (−2.5) الدرجة الأسوأ، في حين سجلّ

(1) رياض عزيز هادي ، حقوق الإنسان ،(بدون ذكر دار النشر ،بغداد ، 2005) ، ص108.

(2) أنظر: تقرير الأمين العام: سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (الامم المتحدة،مجلس الامن ، 2004،)ص 5.

(3) الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا: النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، (العدد2، رمز الوثيقة ،E/ESCWA/ECRI/2015/2 2015)، ص2.

(4) عماد خليل إبراهيم، نحو تحقيق الحُكم الرشيد في العراق في مرحلة ما بعد النزاع: دراسة في منظومة الأمم المتحدة الثلاثية: توفير الأمن وسيادة القانون وتحقيق التنمية، (مؤتمر الاصلاح التشريعي ، مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام وجامعة الكوفة/كلية القانون ، 2018، ص 10.

أعلى درجة سلبية (-1.84) في عام 2007، أما ما سجلّه المؤشر ذاته في عام 2016 فقد كان (-1.70) درجة وهو يعني تحسّن طفيف جداً ولكن لا يزال في إطار المعيار السلبي.[1]

إن التواني في تطبيق القانون بعدالة وشفافية وكفاءة يؤدي إلى ضياع الحقوق ويضعف الثقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها. كما أن تساهل بعض المسؤولين في تطبيق القانون بدقة ونزاهة وشفافية وعدالة ومساواة يشجع البعض على الاستمرار بانتهاك القانون ويترك مجالا للتساهل الذي قد يقود لفساد أكبر، بل إلى إضعاف أهم ركائز الدولة، ألا وهي قيم المواطنة. لذلك على الدولة الاحتكام إلى الدستور والقوانين التي تطبقها على الجميع دون محاباة؛ وان ترتكز على السلام والتسامح والعيش المشترك وتمتاز باحترامها وضمانها للتعددية واحترام الرأي الآخر، وان تحافظ وتحمي أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الفكرية[2].

ويمكن القول إن التطبيق الدقيق لمواد القانون يعد من المتطلبات الضرورية لأي عملية تعايش سلمي ناجعة. كما أن سيادة القانون تضمن ممارسة أجهزة الدولة لسلطاتها وفق الدستور والقانون. فلا يمكن لدولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان أن تعمل خارج هذا الإطار. لذا، تشترك الحكومة وأجهزة الدولة كافة في حمل مسؤولية ما تتخذه من قرارات وسياسات وإجراءات.

(1) Daniel Kaufmann، Aart Kraay and Massimo Mastruzzi (2010). "The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology، Data and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430 See: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130]. Accessed on May 26، 202

(2) عبدالله الثاني ابن الحسين، سيادة القانون أساس الدولة المدنية،اوراق نقاشية، الديوان الملكي الهاشمي ،2016، انظر الرابط :

https://kingabdullah.jo/ar/discussion:papers . (Accessed on May 20، 2022]

الخاتمة

ان عملية رأب الصدع بين اطراف المجتمع المختلفة في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي وتنظيم داعش الارهابي والتي تطلبت تعزيز بعض العوامل القانونية والسياسية لاعادة هيكلية المجتمع وبناءه من جديد من اجل توطيد السلم الاهلي والمجتمعي ، هو ليس بالعمل الهين نتيجة الآثار السلبية المتولدة عن قيام تنظيم داعش الارهابي بأرتكاب العديد من الاعمال الاجرامية التي ولدت مقتا لهم وخوفا منهم من قبل المجتمعات المحلية التي كانت خاضعة لسلطتهم،.فقد حاولت هذه الجماعات الارهابية خلال السنوات الماضية تدمير المجتمع العراقي وتغذيته بالعنف والتطرف بكافة الوسائل المادية والاعلامية وما يستتبعه ذلك من انهيار العملية السياسة وتسليم مقاليد السلطة الى مجموعة من المتطرفين الذين لا يعيرون اهمية للغة الحوار والتواصل وتقبل الرأي الآخر وانما يسود منطقهم القتل والارهاب والتدمير واحادية الرأي مما جعل فئات ومكونات مختلفة ترفضهم وتعمل على التخلص منهم من اجل اعادة السلام والاستقرار للمجتمع الذي واجه تحديات صعبة حاولت ضرب تعايشه وسلمه الاهلي.

Conclusion :

The process of reconciling the different factions of society in the post-American occupation and ISIS era، which required strengthening certain legal and political factors to rebuild and restructure the society، is not an easy task due to the negative effects caused by the terrorist actions committed by ISIS. These actions generated animosity and fear within local communities that were under their control. These terrorist groups have attempted over the years to destroy Iraqi society and fuel it with violence and extremism through various material and media means، leading to the collapse of the political process and the transfer of power to a group of extremists who disregard dialogue، communication، and accepting different opinions. Instead، they advocate for killing، terrorism، and destruction، promoting a one-sided approach. As a result، different groups and components have rejected them and have worked towards getting rid of them in order to restore peace and stability to a society that has faced difficult challenges that aimed to undermine its coexistence and social harmony.

وفي الختام توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات نعرضها كالأتي:

1. على الرغم من انتهاء عمليات الاقتتال الطائفي وعودة السلام والامان الى حد ما الى العراق بعد هزيمة تنظيم داعش الارهابي عام 2017 ، ، اضحى الشعب العراقي بفعل التداعيات التي خلفها الاحتلال الامريكي وتنظيم داعش الارهابي وتبعاته، بكافة مكوناته بحاجة ماسة للحوار والمصارحة بين ابنائه، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي صارت تتكرس في اوساط المجتمع العراقي، وهو ما لا يتم الا عبر تفعيل اليات تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام على المستويين السياسي والقانوني.

2. على المستوى السياسي ، ان تبني مؤسسات الحكم الرشيد يمكن أن يضمن استمرار السلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتوتر والتأكد من أن جميع المواطنين يشعرون بأن احتياجاتهم ومصالحهم ممثلة بشكل عادل. كذلك ان بناء التعايش السلمي لا يمكن ان يستقيم الا من خلال الغاء بعض اسس المحاصصة الاثنية والطائفية التي بني عليها النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، والتي قادت الى اصطفافات ضيقة انعكست سلباً على الجهود الوطنية، وشلت عمل المؤسسات السياسية واربكتها، مما انعكس على مستقبل البلاد ووحدتها. ايضا تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام في العراق لا يمكن ان يسود الا من خلال القضاء على الارهاب والتطرف من خلال وضع السبل الكفيلة لإنجاح عملية مكافحة الارهاب من خلال اعتماد استراتيجية شاملة "وقائية علاجية" لكل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومعالجة الاسباب المؤدية إلى نشوء الجماعات إلارهابية، والاهتمام بنزع السلاح المنتشر لدى الافراد والعشائر والفصائل المسلحة وحصرها بيد الدولة.
3. ان تعزيز التواصل والتقارب والحوار المفتوح في كل الامور وتحقيق المصالحة الوطنية بين كل الاطراف الفاعلة في العملية السياسية وبين قوى المعارضة داخل وخارج العراق، وبين القوى السياسية والمجتمع، وبين المرجعيات الدينية ورجال الدين البارزين ، واعادة بناء الثقة بين القوى السياسية الممثلة لمكونات الشعب العراقي يشكلان عوامل اساسية في احلال السلام الدائم وتحقيق التقدم والتنمية في كافة المجالات.
4. اما على المستوى القانوني ،أصبح من الضروري وضع استراتيجية واضحة للسنوات القادمة تعمل على اشاعة ثقافة مبدا سيادة القانون تعي هيمنته ونفوذه والزاميته للدولة والحكومة وأفراد المجتمع. وعلى القانون أن يرّع ويحمي حقوق الناس، من خلال صيانة وتطوير مرفق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له، وتهيئة بنية مؤسسية عصرية تليق بالقضاء، وتطوير سياسات وتشريعات لتسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها. كما يجب العمل على ترسيخ ثقافة النزاهة في الجهاز القضائي في مراحله كافة . اما بالنسبة للعامل القانوني وهو

يمثل الجانب الاخر في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام في العراق فيتمثل في اصلاح القصور الدستوري في مسألة الفيدرالية، اذ يمكن ملاحظة ان الانظمة المفتقرة للسلام الداخلي تعاني من ميلها الى عدم الخضوع للقواعد الدستورية والقانونية وافراغها للتشريعات والمؤسسات المنبثقة عنها من كل محتوى حقيقي وبالتالي أن تجاهل الدستور والمؤسسات السياسية لهذا الواقع يقود فى النهاية إلى تكريس وتقوية الهويات العرقية والدينية على حساب الهوية الوطنية.

5. ان مسألة الفيدرالية العراقية هي واحدة من المسائل المعطلة للسياسة العراقية منذ إنشاء الدولة بعد عام 2003، ولطالما كان موضوع تقاسم السلطة والتوازن النسبي للسلطة بين الحكومة الاتحادية ونظيراتها الاقليمية، وعلى مستوى المحافظات مصدر نزاع مستمر ، لذلك يكمن مفتاح الحل طويل الامد لتحقيق التعايش السلمي اولا في ان يكون هناك اصلاح دستوري من خلال الوضوح في بنود الدستور فيما يتعلق بمسالة الفيدرالية من حيث الصلاحيات وتوزيع الثروات وثانيا في إيجاد صيغة حل وسط في مسألة الفيدرالية تَفي بالحد الادنى من متطلبات كل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وتفتح الباب أمام اللامركزية في بقية العراق.

التوصيات

ان ابرز ما يتطلبه تحقيق التعايش السلمي وتثبيت اركان السلم الاهلي هو:

1. تبني مفهوم الحكُم الرشيد في مؤسسات الدولة العراقية عبر إدارة الشؤون العامة بطريقة مُحددة تتصف بالرشادة، والمساواة وسيادة القانون والنزاهة والشفافية.
2. دعوة الحكومة والقيادات السياسية والدينية والعشائرية ومنظمات المجتمع المدني الى تكثيف جهودها للقضاء على الاحتقان الاثني والطائفي واشاعة ثقافة المحبة والتعاون، وتشجيع كل ما من شانه اعادة اللحمة الوطنية، ومنه: الاسراع ببناء القوات المسلحة واعادة البنى التحتية المدمرة في كل مناطق الصراع.
3. تعديل المواد الدستورية الغامضة والميددة لأمن واستقرار الدولة ، من خلال الحوار والتشاور والانفتاح للوصول إلى أفضل صيغة فيدرالية سواء كانت فيدرالية جغرافية او فيدرالية المحافظات أو الأقاليم وان يقترن ذلك بالديمقراطية والحرية والحقوق والواجبات الأساسية واستفتاء الشعب على الصيغة المفترضة.
4. اتخاذ اجراءات واضحة لتحديد كافة الاطراف المعنية في المجتمع دون استثناء ومهما كان حجمها واشراكها في عملية مصالحة حقيقية تضمن تعايشا فعليا لا صوريا.

5. بناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي وتعزيز هويته الوطنية وهذا يتطلب اتفاقا سياسيا بين كافة القوى السياسية في البلاد لا سيما تلك المشاركة في العملية السياسية.
6. الاحتكام الى القانون في حل الخلافات الداخلية والذي يعد اهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي التفاعلي.

المصادر العربية

1. ابتسام محمد العامري، دور التعايش السلمي في توطيد السلم الاهلي في العراق في مرحلة ما بعد داعش، مؤتمر الاستقرار الامني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش،(مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2017).

2. أسيل فيصل جسام واخرون، استراتيجية للسلام في العراق: برنامج مصالحة مراع لنوع الجنس،(الطبعة الثانية، ص24)، انظر الرابط :

2022). ،https://www.ndi.org/sites/default/files/A%20Strategy (Accessed on May 19 .(2022

3. الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا: النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، (العدد2، رمز الوثيقة ،E/ESCWA/ECRI/2/2015 2015).

4. أندريه هوريو، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية،(ج 1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1974).

5. تقرير الأمين العام: سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (الامم المتحدة،مجلس الامن ، 2004،).

6. تشارلز ليستر،تحديد معالم الدولة الاسلامية:دراسة تحليلية، رقم 13،(الدوحة :مركز بروكنجر دوحة،2014).

7. جريو سارة ، بوفليح نبيل ، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري ، (مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد 2 ، المجلد 4 ، جامعة الشليف ، الجزائر ، 2019).

8. الحافظ النويني، ازمة الدولة ما بعد الاستعمارية في افريقيا، حالة الدولة الفاشلة –نموذج مالي، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 422 ،بيروت ، 2014).

9. حامد سلطان، احكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2019).

10. حمد جاسم الخزرجي،الارهاب وتاثيره على التعايش السلمي بين الاديان والمذاهب في العراق، (مجلة الباحث، مركز الدراسات القانونية والدستورية ،العدد 30، جامعة كربلاء، ،2019).

11. حنان حسن عبد الرحمن، من هدى السنة النبوية في التعايش مع الآخر.(مجلة الدراية، المقالة (4)، المجلد(18) ، العدد (18) الجزء (3)، جامعة الازهر الشريف،مصر، الخريف 2018).

12. خضر القرغولي واخرون، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2018) نظر الرابط :

،https://www.politicsdz.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%

2022[،.]Accessed on February 12

13. رياض عزيز هادي ، حقوق الإنسان ،(بدون ذكر دار النشر ، بغداد ، 2005).

14. زينب علي مظلوم، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد :دراسة تطبيقية على العراق،(رسالة ماجستيرفي الجغرافية، كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة المثنى،2019).

15. ستار جبار الجابري و خيري عبد الرزاق جاسم ، المصالحة الوطنية في العراق رؤى ومقترحات ،) مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة، بغداد، العدد 14، 2009).

16. ستار جبار الجابري،المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق " الشرق الاوسط " انموذجا، (مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،العدد 60،جامعة بغداد، 2015).

17. سعد علي حسين، معوقات قيام النظام الفيدرالي في العراق، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد 42، 2013)، ص30. أيضا المواد (111) و(122) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

18. سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2008).

19. سناء كاظم كاطع ،دور المنهج العقلي في تعزيز التعايش السلمي،(مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد(1)، كلية القانون،جامعة القادسية،2017).

20. سيوطي عبد المناس واخرون، الوسطية في التعامل مع غير المسلمين: رؤية حديثة (نسخة تجريبية، مجلة AR-RĀ'IQ ، جامعة اسلام سلطان شريف علي، 2018).

21. عبد السلام بغدادي ، السلم الوطني " المدني " دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني ،) بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢).

22. عبدالقادر الهلي ، عمر فرحاتي ،اشكالية توزيع الإختصاصات المالية في النظم الفيدرالية،(مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 3، المجلد 16،الجزائر).

23. عبدالله الثاني ابن الحسين، سيادة القانون أساس الدولة المدنية،اوراق نقاشية، الديوان الملكي الهاشمي ،2016، انظر الرابط:

https://kingabdullah.jo/ar/discussion:papers. (Accessed on May 26 2022)

24. عماد خليل إبراهيم، نحو تحقيق الحُكم الرشيد في العراق في مرحلة ما بعد النزاع: دراسة في منظومة الأمم المتحدة الثلاثية: توفير الأمن وسيادة القانون وتحقيق التنمية، (مؤتمر الاصلاح التشريعي ، مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام وجامعة الكوفة/كلية القانون، 2018.

25. عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع – دراسة في التجاوب المحلي واعادة التأهيل المجتمعي، (مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2019).

26. عمر هاشم ذنون، مرتكزات التعايش السلمي بعد الحرب... الموصل أنموذجا، (مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (16) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل، 2019 (.

27. فاروق أعيادن،" الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا"،(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم الحقوق ،2013).

28. قحطان احمد سليمان الحمداني ، النظام الاتحادي في العراق الجذور – القانون – الممارسة ، (مجلة دراسات عراقية ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد 5، ٢٠٠٥) .

29. مثنى فائق العبيدي ،الجماعات الارهابية في العراق: المخاطر والتوجهات والامتدادات للقضاء على داعش بشكل نهائي يتطلب استراتيجية شاملة لازالة أسباب نشأتها ، (مجلة اراء حول الخليج ، ، مركز الخليج للابحاث العدد 118،دبي ،2017).

30. محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي،(مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (9)، العدد (34)،2020) ، ص 151.

31. معتز اسماعيل الصبيحي،صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية:دراسة عن الديمقراطية التوافقية في سويسرا،بلجيكا،ايرلندا الشمالية،لبنان،(دار الكتب العلمية،بغداد،2015).

32. ميادة احمد عبد الرحمن، مظاهر الطائفية في العراق–رؤية سوسيولوجية،(مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (17)، كلية الاداب،جامعة واسط، ،2015.

33. نبيل عمران موسى، السياسة االجتماعية وظاهرة االرهاب داخل المجتمع العراقي، (مجلة القادسية للعلوم الانسانية، العدد 1 ،المجلد 19 ، الديوانية: جامعة القادسية، 2016).

34. نصيرة صالحي و حسين قادري، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام:دراسة حالة منظمة اوكسام،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: حوكمة وتنمية،2014).

35. نغم محمد صالح،الفيدرالية في الدستور العراقي لعام 2005:الواقع والطموح،(مجلة دراسات دولية،العدد الحادي والاربعون، مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد، 2009).

المصادر الانكليزية

1.Alain Tschudin and Albert Trithart،The Role of Local Governance in Sustaining Peace، International Peace Institute's (IPI)،2018،p2. See: https://www.ipinst.org/2018/02/local-governance-in-sustaining-peace ، [Accessed on May 18، 2022].

2.Ammar Sadoon Albadry. Challenges to the Iraqi parliament's functions in the post Saddam Hussein Regime، published PhD Thesis، Universiti Utara Malaysia.2014.
3.Daniel Kaufmann، Aart Kraay and Massimo Mastruzzi (2010). "The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology، Data and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430 See: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130]. Accessed on May 26، 2022.
4.Shikha Vyas Doorgapersad and Coskum canAkton ، Progression From Ideal State to Good Governance(An introductory Overview) ، International Journal of Business and Management Studies ، No 1، Vol 9، University of Johannesburg ، Republic of South Africa ، 2017.
5.The Fund for Peace، Report Edited by J.Mesner، Washington، DC 20005، 2016، See: www.fundforpeace.org. [Accessed on February 17، 2022].
6.Yoshihiro Saito ، Is good governance a necessary precursor to peace?، UNDP Crisis Bureau، January15، 2021.See: https://www.undp.org/blogs/good-governance-necessary-precursor-peace Accessed on March 10، 2022.

Arabic sources :

1. Ibtisam Muhammad Al-Amiri، The Role of Peaceful Coexistence in Consolidating Civil Peace in Iraq in the Post-ISIS Phase، Conference on Security and Societal Stability in Iraq for the Post-ISIS Period، (Center for Strategic and International Studies، 2017).
2. Aseel Faisal Jassam and others، A strategy for peace in Iraq: a gender-sensitive reconciliation programme، (second edition، p. 24)، see the link:
https://www.ndi.org/sites/default/files/A%20Strategy (Accessed on May 19، 2022).
3. United Nations، Economic and Social Commission for Western Asia: Protracted Conflicts and Their Impact on Development in the Arab Region، (Issue 2، document symbol، E/ESCWA/ECRI/2015/2 2015).
4. André Horio، Constitutional Law and Political Institutions، (Part 1، Al-Ahlia for Publishing and Distribution، Beirut، 1974).
5. Report of the Secretary-General: The rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies (United Nations، Security Council، 2004).
6. Charles Lister، Defining the Features of the Islamic State: An Analytical Study، No. 13، (Doha: Brookings Center Doha، 2014).
7. Jrio Sarah، Bouflih Nabil، The Role of Good Governance in Reducing the Phenomenon of Financial and Administrative Corruption، (Journal of Economy and Finance، Issue 2، Volume 4، University of Chlef، Algeria، 2019).
8. Al-Hafiz Al-Nuwaini، The Crisis of the Post-Colonial State in Africa، The Case of the Failed State - A Financial Model، (Arab Future Magazine، Center for Arab Unity Studies، Issue 422، Beirut، 2014).
9. Hamed Sultan، International Law Rules in Islamic Sharia، (Cairo، Dar Al-Nahda Al-Arabiya، 2019).
10. Hamad Jassim Al-Khazraji، Terrorism and its impact on peaceful coexistence between religions and sects in Iraq، (Researcher Magazine، Center for Legal and Constitutional Studies، Issue 30، University of Karbala، 2019).
11. Hanan Hassan Abdel-Rahman، from the guidance of the Prophet's Sunnah in coexistence with the other. (Al-Daraya Magazine، Article (4)، Volume (18)، Issue (18) Part (3)، Al-Azhar University، Egypt، Autumn 2018).
12. Khader Al-Qargouli and others، Peaceful coexistence in Iraq between reality and ambition، (Algerian Encyclopedia of Political and Strategic Studies، 2018)، see link:
https://www.politicsdz.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%،
[Accessed on February 12، 2022].
13. Riyad Aziz Hadi، Human Rights، (without mentioning the publishing house، Baghdad، 2005).
14. Zainab Ali Mazloum، A Geographical Political Analysis of Indicators of Good Governance: An Applied Study on Iraq، (Master's Thesis in Geography، College of Education for Human Sciences / Al-Muthanna University، 2019).

15. Sattar Jabbar Al-Jabri and Khairy Abdul-Razzaq Jassim، National Reconciliation in Iraq، Visions and Proposals، (Political Studies Journal، House of Wisdom، Baghdad، Issue 14، 2009).
16. Sattar Jabbar Al-Jabri، National Reconciliation and its Impact on Reducing Violence in Iraq "The Middle East" as a Model، (International Studies Journal، Center for Strategic and International Studies، Issue 60، University of Baghdad، 2015).
17. Saad Ali Hussein، Obstacles to the Establishment of the Federal System in Iraq، (Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies، Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies، Issue 42، 2013)، p. 30. Also Articles (111) and (122) of the Iraqi Constitution in force for the year 2005.
18. Saeed Salem Gouili، Introduction to the Study of International Humanitarian Law، (Cairo، Dar Al-Nahda Al-Arabiya، 2008).
19. Sana Kadhim Kateh، The Role of the Rational Approach in Promoting Peaceful Coexistence، (Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science، Issue (1)، College of Law، University of Al-Qadisiyah، 2017).
20. Suyuti Abdul-Manas et al.، Moderation in Dealing with Non-Muslims: A Modern View (Experimental Version، AR-RĀ'IQ Journal، Islam Sultan Sharif Ali University، 2018).
21. Abd al-Salam Baghdadi، "Civil National Peace،" a socio-political study on issues of reconciliation، tolerance، forgiveness، harmony، and national solidarity (House of Wisdom، Baghdad، 2012).
22. Abdul Qadir Al-Hali، Omar Farahati، the problem of the distribution of financial specializations in federal systems، (Al-Haqiqa Journal for Human and Social Sciences، Issue 3، Volume 16، Algeria).
23. Abdullah II Ibn Al-Hussein، The rule of law is the basis of a civil state، discussion papers، The Royal Hashemite Court، 2016، see the link:
https://kingabdullah.jo/ar/discussion:papers. (Accessed on May 26 2022
24. Imad Khalil Ibrahim، Towards Achieving Good Governance in Iraq in the Post-Conflict Phase: A Study in the Tripartite United Nations System: Providing Security، the Rule of Law، and Achieving Development، (Legislative Reform Conference، Al-Naba' Foundation for Culture and Media and the University of Kufa / College of Law، 2018.
25. Omar Juma Omran، Building Peace in Conflict Societies - A Study of Local Response and Community Rehabilitation، (Al-Hashemi University Book Office، 2019).
26. Omar Hashim Dhanoun، Foundations of Peaceful Coexistence after the War... Mosul as a Model، (Tikrit Journal of Political Science، Issue (16)، College of Political Science، University of Mosul، 2019).
27. Farouk Ayadan، "The United Nations and Peacebuilding in Africa،" (Master's thesis، University of Algiers، Department of Law، 2013).
28. Qahtan Ahmed Suleiman Al-Hamdani، The Federal System in Iraq Roots - Law - Practice، (Iraqi Studies Journal، Iraq Center for Research and Strategic Studies، Issue 5، 2005).

29. Muthanna Faeq Al-Obeidi، Terrorist Groups in Iraq: Risks، Trends، and Extensions To eliminate ISIS once and for all، it requires a comprehensive strategy to remove the causes of its emergence، (Journal of Opinions on the Gulf، Gulf Research Center، Issue 118، Dubai، 2017).
30. Muhammad Hazim Hamed، Sectarianism in the Iraqi political system and its role in obstructing peaceful coexistence، (Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences، Volume (9)، Issue (34)، 2020)، p. 151.
31. Moataz Ismail Al Subaihi، Political Decision Making in Iraq and Consensual Democracies: A Study on Consensual Democracy in Switzerland، Belgium، Northern Ireland، Lebanon، (Dar Al Kutub Al Alami، Baghdad، 2015).
32. Mayada Ahmed Abdel-Rahman، Manifestations of Sectarianism in Iraq - A Sociological Vision، (Larak Journal of Philosophy، Linguistics and Social Sciences، Issue (17)، College of Arts، University of Wasit، 2015.
33. Nabil Omran Musa، Social Policy and the Phenomenon of Terrorism within Iraqi Society، (Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences، Issue 1، Volume 19، Al-Diwaniyah: Al-Qadisiyah University، 2016).
34. Nasira Salehi and Hossein Qadri، The Role of International Non-Governmental Organizations in Peacebuilding Operations: A Case Study of Oxam Organization، (Master's Thesis in Political Science، Specialization: Governance and Development، 2014).
35.Nagham Muhammad Salih ،Federalism in the Iraqi Constitution of 2005: Reality and Ambition، (International Studies Journal، Issue 41، Center for International Studies، University of Baghdad، 2009.